

قرار  
(المادة الأولى)

يُحظر دخول العاملين بوحدات الجهاز الإداري للدولة من وزارات، ومصالح، وأجهزة حكومية، ووحدات الإدارة المحلية، والهيئات العامة، وغيرها من الجهات والأجهزة التي لها موازنات خاصة، والعاملين بشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام والشركات المساهمة التي تشرف على إدارة المرافق العامة إلى مقار عملهم إلا بعد التأكد من الحصول على أي من اللقاحات المضادة لفيروس كورونا من خلال الشهادة المعدة لهذا الغرض والتي تصدر من الجهة الإدارية المختصة أو تقديم شهادة في بداية أيام العمل من كل أسبوع سلبية نتيجة تحليل PCR لم يمض على اجرائه أكثر من ثلاثة أيام، وذلك بدءاً من ٢٠٢١/١١/١٥.

(المادة الثانية)

يُحظر دخول المواطنين إلى مقار الجهات المشار إليها بالمادة السابقة إلا بعد التأكد من الحصول على أي من اللقاحات المضادة لفيروس كورونا من خلال الشهادة المعدة لهذا الغرض والتي تصدر من الجهة الإدارية المختصة أو تقديم شهادة سلبية نتيجة تحليل PCR لم يمض على اجرائه أكثر من ثلاثة أيام، وذلك بدءاً من ٢٠٢١/١٢/١.

(المادة الثالثة)

يسمح بفتح دورات المياه بكافة دور العبادة قبل أداء الصلوات على أن يتم غلقها عقب انتهاء الصلاة، وذلك وفقاً للضوابط التي تقرها وزارة الأوقاف والسلطات الدينية القائمة عليها، بحسب الأحوال، مع الالتزام بتطبيق كافة الإجراءات الاحترازية والتدابير الصحية التي تقرها السلطات المختصة.

(المادة الرابعة)

مع عدم الإخلال بالأحكام الواردة بهذا القرار، يستمر العمل بكافة الضوابط والإجراءات الاحترازية والتدابير الصحية ونسب التواجد أو الإشتغال الواردة في قرارات رئيس مجلس الوزراء أرقام ١٢٤٦ و ١٤٦٩ و ١٦٨٤ و ١٨٦٠ و ٢٧٠١ لسنة ٢٠٢٠ و ٩٩٣ و ١٠٩٢ و ١١٦٥ و ١٥٠٢ و ٢٧٦٩ لسنة ٢٠٢١، لحين صدور إشعار آخر، مع خضوع جميع الإجراءات الواردة فيها وفي هذا القرار للمتابعة لتقدير الموقف.

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

رئيس مجلس الوزراء

(دكتور/مصطفى كمال مديولي)

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٣ ربيع الأول سنة ١٤٤٣ هـ

الموافق ١٩ أكتوبر سنة ٢٠٢١ م

جميع السادة الوزراء

صورة مرسلة إلى السيد /



رئيس  
لجنة مستشاري مجلس الوزراء  
٢٠٢١  
(المستشار/سريفة الشافعي)